لقاء الخبراء لعام 2025/2024

الحلقة الخامسة

الانعكاسات المستقبلية للتطورات الجيوسياسية الراهنة

تقرير الحلقة

فبراير 2025

مقدمة

شهد العالم ومنطقة الشرق الأوسط العديد من التغيرات الجيوسياسية المتلاحقة على مدار السنوات القليلة الماضية وحتى بداية هذا العام مع بدء الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، مما كان له الكثير من الانعكاسات الحالية والمستقبلية على كل من الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر.

تتطلب هذه التغيرات الجيوسياسية المتلاحقة والسريعة استراتيجيات جديدة للتعامل مع التحديات المستقبلية الناجمة عنها. لذا يعتبر مناقشة الانعكاسات المستقبلية للتطورات الجيوسياسية على مصر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والحوار بشأنها. وفي هذا السياق تم عقد الحلقة الخامسة من سلسلة حلقات لقاء الخبراء لعام 2025/2024 بعنوان "الانعكاسات المستقبلية للتطورات الجيوسياسية الراهنة" التي حضرها بعض الخبراء وعدد من الأكاديميين المتخصصين في موضوع اللقاء. فقد شارك في الحلقة السادة الآتي أسمائهم وفقًا للترتيب الأبجدي:

م	الاسم	المنصب / الوظيفة
1	أ.د. إبراهيم العيسوي	أستاذ الاقتصاد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية -معهد التخطيط القومي
2	السفير/ جمال بيومي	أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، ومساعد وزير الخارجية الأسبق
3	أ.د. جودة عبد الخالق	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق
4	أ.د. فادية عبد السلام	أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومي، ورئيس المعهد الأسبق
5	أ.د. كريمة كريم	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة الأزهر
6	د. محمد السعيد أدريس	مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
7	أ.د. مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
8	د. هبة جمال الدين	أستاذ مساعد العلوم السياسية بمركز الأساليب التخطيطية- معهد التخطيط القومي

وهدف اللقاء إلى:

- تحليل أهم التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية المؤثرة على مصر.
- مناقشة التحديات السياسية والاقتصادية المستقبلية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية الراهنة.

- تحديد الفرص المستقبلية السياسية والاقتصادية المتوقعة لمصر نتيجة التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية الراهنة.

ودارت مناقشات بين الخبراء لمدة ساعتين، وتم الانتهاء إلى ما يلي:

أولاً: أهم التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية الراهنة

يمكن تلخيص **أهم التطورات الجيوسياسية العالمية** والتي سوف يكون لها انعكاسات على مصر بشكل مباشر أو غير مباشر في:

- **توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط** وغيرها من المناطق والدول في العالم. فمن الواضح أن هناك تغيرات كبرى متوقعة في السياسة الأمريكية في عهد "ترامب" قد تؤدي إلى إعادة رسم خريطة التحالفات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط. كما تُنذر هذه التغيرات بتهديدات قد تعصف بمنظمة التجارة العالمية وتؤدي إلى اضطراب كبير في حركة التجارة العالمية.
- **استمرار تفاقم الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين،** بل من المتوقع زيادة حدته مع الإدارة الأمريكية الجديدة، مع زيادة التعريفات الجمركية على عدد من البضائع الصينية. وتواجه الصين هذا الصراع بتوسيع تحالفاتها واستثماراتها حول العالم. وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز تحالفاتها وممارسة ضغوط على الشركات للخروج من الصين، وإطلاق مشروع "الممر الاقتصادي الهندي–الأوروبي" لمنافسة طريق الحرير الصيني.
- **استمرار الحرب الروسية الأوكرانية** منذ فبراير 2022، وتأثيراتها على روسيا والاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي.
- **صعود التيارات اليمينية المتطرفة في أوروبا** وانعكاسات توجهاتها الشعبوية والحمائية على التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وعلى المهاجرين.

أما أهم التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تنعكس على مصر في الحاضر والمستقبل بدرجات متفاوتة، فيمكن تلخيصها في:

- لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط **تحولًا في قطبية النظام الدولي،** حيث كانت ترتبط دول الشرق الأوسط بعلاقات قوية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، لكن التعددية القطبية الحالية دفعت إلى توسيع علاقات الدول العربية مع دول أخرى مثل الصين لتعزيز الفرص الاقتصادية والأمنية، مما ترتب عليه تزايد النفوذ الصيني في المنطقة مع تراجع نسبي للدور الأمريكي. وهذا يساهم في إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات في المنطقة.

- هناك **قوى إقليمية تتصارع على الهيمنة على المنطقة** مثل إيران وتركيا بجانب بعض دول الخليج، وأصبح بالفعل دورها أكبر في إدارة قضايا المنطقة مع بعض التراجع في دور مصر في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة مع انهيار النظام السوري وحزب الله في جنوب لبنان.
- مازال العديد من الدول العربية تواجه **نزاعات سياسية وحدودية** لم تُحل بعد، مثل الصراعات في ليبيا والسودان واليمن، مما يؤثر على الأمن القومي المصري بشكل مباشر ويعوق التعاون الإقليمي.
- **تصاعد وتيرة الصراع الصهيوني الفلسطيني** في غزة والضفة الغربية والاعتداءات الاسرائيلية على سوريا ولبنان وامتدادها إلى اليمن وإيران، وما تثيره دولة إسرائيل وحلفاءها من الدول الكبرى في المنطقة من توترات مستمرة آخرها حرب إبادة الفلسطينين في غزة وتدميرها، ثم توقيع اتفاق الهدنة في بداية هذا العام.
- **انهيار نظام "الأسد" في سوريا** بعد فترة حكم طويلة امتدت لأكثر من 50 عامًا، وتولى الحكم نظام جديد لم تظهر توجهاته بوضوح بعد، مما سوف يكون له تداعياته على توازن القوى في المنطقة ومستقبل العلاقات العربية.

هذه التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية تفرض على مصر تبني سياسات مرنة واستراتيجيات متجددة للتعامل مع التحديات والفرص السياسية والاقتصادية الناشئة عن هذه التطورات.

ثانيًا: أهم التحديات السياسية الحالية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية

- **تهديد الأمن القومي المصري** بسبب الصراعات المسلحة المستمرة لسنوات بصفة دائمة أو مؤقتة في ليبيا والسودان وغزة.
- **تهديد الملاحة في البحر الأحمر وفي قناة السويس** بسبب حرب إسرائيل على غزة والصراع في اليمن وسيطرة الحوثيين على مدخل البحر الأحمر.
- **بعض التراجع في دور مصر في منطقة الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية** نتيجة صعود بعض القوى الإقليمية شرق الأوسطية، وهى إيران وتركيا وإسرائيل. فقد أصبح دور هذه القوى أكثر فعالية وأقوى في إدارة الأزمات والقضايا العربية من أي دولة عربية.
- **ظهور نظام جديد في سوريا لم تتبلور توجهاته بعد.**

ثالثًا: أهم التحديات الاقتصادية الحالية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية

- **ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والغذاء** نتيجة الصراعات والحروب الإقليمية في أوروبا وفي المنطقة العربية، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم في دول العالم، وانعكس ذلك على الاقتصاد المصري بالتأثير السلبي على الميزان التجاري الذي يعاني من عجز دائم، وارتفاع معدلات التضخم.
- **انخفاض إيرادات قناة السويس** نتيجة حرب غزة وتهديد الحوثيين للملاحة بالبحر الأحمر، ويُقدر هذا الانخفاض بنحو 68.4% في الربع الأول من العام المالي 2025/2024.
- **تزايد أعداد اللاجئين من الدول العربية التي بها صراعات،** والذي يُقدر عددهم بنحو 9 مليون لاجئ في مصر، مما يمثل ضغطًا على الخدمات، ويساهم في ارتفاع أسعار المساكن وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية.
- **تضرر الصادرات المصرية وتشغيل العمالة نتيجة الصراع في ليبيا.**
- **انعكس كل ما سبق بشكل غير مباشر سلبيًا على قطاعات أخرى في الاقتصاد،** وعلى التوقعات الاقتصادية مع زيادة درجة عدم اليقين، ومن ثم **على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** ومعدلات الفقر. فقد بلغ معدل نمو الناتج نحو 3.8% في عام 2024/2023، ومن المُقدر أن ينخفض إلى حوالي 2.4% في عام 2025/2024 وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي في يناير 2025. ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل أخرى قد ساهمت في الوصول إلى هذه المعدلات.

رابعًا: آراء الخبراء

اختلفت آراء الخبراء حول بعض القضايا، فهناك آراء متفائلة وأخرى أكثر حذرًا.

1- المخاطر السياسية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية الراهنة وسبل مواجهتها

- يجب **التمييز بين خريطة النفوذ السياسي والخريطة الجغرافية للدول.** فيما يتعلق بخريطة النفوذ السياسي في المنطقة، فقد تغيرت بالفعل مع وجود الاضطرابات وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، وكذلك إيران، ويمكن تسمية هذا المحور بمحور المقاومة، حيث يوجد محور مقاومة يمتد عبر النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة. من ناحية أخرى، نفوذ إسرائيل وما تمكنت من فعله في سوريا، وعملياتها العسكرية المستمرة في الضفة الغربية، واحتمال كبير لاستئناف الحرب في

غزة، إضافة إلى السيطرة على جزء كبير من سوريا. كما هناك دولة إثيوبيا وما يتعلق بمخاطر سد النهضة، مما يزيد من مخاطر النفوذ السياسي، ويؤدي إلى صعود هذه القوى وزيادة المطامح ووجود الخطط التي تساعد في ذلك.

- بالنسبة **للتأثير الجغرافي**، الذي جزء منه يحدث بالفعل نتيجة أفعال إسرائيل، والسيطرة التركية على بعض الأقاليم في سوريا، فإن الأخطر هو ما يدعو إليه القادة الإسرائيليون من تقسيم الدول العربية، وهى خطط قديمة، على أن يتم هذا التقسيم على أساس عرقي، حيث ستنقسم مصر إلى ثلاث دول، وسوريا إلى خمس دول، والعراق إلى ثلاث دول. وهى ليس مجرد أحلام أو شعارات، بل خطة مدروسة ومستهدفة، تهدف إسرائيل من خلالها إلى ألا تكون محاطة بدول قوية في المنطقة العربية. ومن ثم، فإن الخطر الأكبر يكمن في تغيير الخريطة جغرافيًا، وليس في تمدد إسرائيل عسكريًا. ومن المستبعد أن تمتد إسرائيل من النيل إلى الفرات، وأن تتمكن من ترجمة هذا إلى مشروع، وأن تأخذ جزءًا من لبنان، والعراق، والمملكة العربية السعودية، ومصر. فالقدرات البشرية في إسرائيل لا تمكنها من حكم هذه المناطق، لأن السيطرة المباشرة على هذه المناطق غير محتملة بسبب القوة البشرية المحدودة لإسرائيل. وبذلك تم بالفعل **إعادة تشكيل الشرق الأوسط سياسيًا**، ويمكن أن يتم جغرافيًا في حدود محدودة.
- إن **الأخطار الجيوسياسية المحيطة بالدول العربية والشرق الأوسط، كثيرة، ولكنها تضاعفت بوصول الرئيس "ترامب" إلى السلطة بالولايات المتحدة** في 20 يناير الفائت، الذي يشكل خطرًا حقيقيًا، وأنه من الضروري أن يؤخذ بجدية تامة، على الرغم من أن هناك تحليلات تذهب إلى أن الغرض من تصريحات "ترامب" بشأن السياسات التي ينوي تطبيقها قد يكون ترهيب أطراف معينة بغرض وضعهم في وضع دفاعي وابتزازهم على نحو أو آخر. بل ذهب البعض إلى أن هذه التصريحات لا تصدر إلا عن مجنون. ويمكن هنا استدعاء حالة "هتلر" كحالة مناظرة، فقد تسبب "جنون هتلر" في اندلاع حرب عالمية طويلة كان لها الكثير من التداعيات والآثار الخطيرة. كما يمكن الاستناد مما فعله "ترامب" في ولايته الأولى بالنسبة لإسرائيل، مثل إعلانه الجولان والقدس مناطق إسرائيلية، وترويجه لصفقة "القرن" و"اتفاقات إبراهام" التي جعلت دول الإمارات والبحرين وعمان يطبعون علاقاتهم مع إسرائيل. ولذا يجب عدم الاستخفاف بسعي "ترامب" لاحتلال غزة بعد تفريغها من سكانها. وفي الحقيقة أن تهديدات "ترامب" لا تقف عند مجرد الاستيلاء على غزة، وإنما تمتد إلى مسايرة الأهداف التوسعية لإسرائيل بضم الضفة الغربية وربما مناطق أخرى من دول عربية

مجاورة لفلسطين التاريخية. ولا يخفى ما في ذلك من تأجيج للصراع الفلسطيني الصهيوني الذي يجب اعتباره – كما كان في السابق– صراعًا عربيًا صهيونيًا.

- **أن التصرفات المحتملة من جانب "ترامب" تجاه إسرائيل والعرب هى امتداد لنزعته التوسعية والعنصرية والإمبريالية**، والتي ظهرت مبكرًا باستعدائه لكل من كندا والمكسيك وبنما والدنمرك. بالإضافة إلى أنه مصدر تهديد فعلي لكل ما أُنجز في العقود الماضية من أطر متعددة الأطراف لمعالجة المشكلات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمرات الأطراف الخاصة بتغير المُناخ والمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا ما ينذر بأخطار جسيمة للتجارة العالمية ولجهود مواجهة تغير المُناخ وللعدالة الدولية. وبالتالي، يعتبر ما يحدث هجمة استعمارية إمبريالية من جانب الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت قصور شديد في الموقف العربي تجاه ما يحدث من إسرائيل وما يحدث من الحليف الأمريكي لها.
- من المهم ملاحظة أن **إجراءات الرئيس "ترامب" الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف جيوسياسية توسعية** بإقامة إمبراطورية أمريكا العظمى التي يريدها. ولذلك، يجب التعامل بكل جدية مع خطر الهيمنة الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية والشرق أوسطية.
- **هناك رأي آخر يرى أن وصول الرئيس "ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة ليس بالخطورة التي يروج لها البعض**، لأن وصوله إلى السلطة يمثل ظاهرة أو حالة أو إنسان يتبع سياسة التخويف إذا كان من أمامه يتقبل هذا الأمر، ولكن عندما يتحداه شخص آخر، تكون النهاية مختلفة. فهو سيكون ظاهرة مؤقتة، قد لا يستمر في السلطة، وحتى في حالة استمراره في السلطة، ستكون هناك ردود فعل في الداخل الأمريكي تؤدي به إلى تغيير بعض السياسات. وأن ما ذكره "ترامب" بشأن تهجير الفلسطنيين ليس بالضرورة أن يكون المقصود به فرض هذا الأمر، ولكن من الممكن أن يكون الغرض منه وضع حدود قصوى، وأن يكون هناك حدود دنيا. وبالتالي، من الممكن أن يكون الهدف مما ذكره "ترامب" هو الحد الأقصى من أجل إرهاب الدول العربية، لكي يقبلوا بالحدود الدنيا والتنازلات.
- بدأ الحديث في مراكز الفكر الصهيونية عن وجود مستعمرات في أماكن أخرى عابرة للحدود وعابرة للقارات وعابرة للمحيطات ترفع العلم الأمريكي فيما يسمى "**حدود العقرب**".
- يمكن إضافة خطر آخر للأخطار الجيوسياسية التي تحيق بالمنطقة العربية، ألا وهو **الخطر الصيني**، حيث تتمدد القوى المتنامية للصين في أماكن كثيرة من العالم، سواء من خلال مبادرة

"الحزام والطريق" أم بطرق أخرى، حيث بدأت الصين في تملك أصولًا عوضًا عن الديون غير المسددة في عدد من الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تفشل في سداد ديونها، مما يمنحها السيطرة على موانئ ومواقع استراتيجية في هذه الدول. وبالتالي، هناك سيطرة متنامية للصين يجب التحسب لتحولها إلى قوة إمبريالية. وهناك رأي آخر يرى أن الصين لا تمثل خطرًا، أنما تعتبر قوة منافسة للولايات المتحدة.

- **زيادة التوتر في المنطقة ينعكس على مصر**، على الأقل في الوقت الذي تخطط فيه للتنمية، حيث تنشغل على الأقل في رعاية الأمن. فنجاح الفصائل الإسلامية في الوصول إلى السلطة في سوريا قد يشجع الفصائل الإسلامية في الدول الأخرى، ويدعو بالفعل إلى الخروج عن النظم القائمة، حتى باستخدام السلاح. والدور المصري ضعيف، حتى في الدول المحيطة بها، فليس لمصر دورًا فيما يحدث في لبنان والسودان على سبيل المثال. ففعالية السياسة الخارجية محدودة في المناطق المحيطة بمصر، حيث تسير ببطء شديد، مما قد يشكل خطرًا على الوضع الأمني المصري.
- **لا ينبغي المبالغة بخصوص التحديات التي قد تنجم عن النظام السوري**، ولكن قد يؤدي إلى قلاقل محدودة في مصر، وإعادة تكرار ما حدث في سوريا أمر ضعيف، لأن التنظيمات المسلحة في سوريا قد نجحت بسبب المساندة من تركيا. ولكن مع ذلك يمكن تكرار النموذج السوري في مناطق أخرى، خاصة في شمال أفريقيا والصومال وتنظيم القاعدة في اليمن. ويمكن أن يكون وجود الدور التركي والإسرائيلي لتفتيت سوريا بداية لتفتيت المنطقة.
- **يجب بناء تصور عن حالة مصر ووضعها في الإقليم بدون تبعية لأحد**. فلابد من الاستفادة من هذه الفرصة للخروج من التبعية، فمصر لديها تبعية للولايات المتحدة ثم لدول الخليج؛ وبالتالي، كل ما يمكن أن تفعله مصر هو ما يتفرع من تصورات الآخرين الذين تتبعهم. ولذا لابد أن يتم تغيير التابع والحديث عن العولمة... إلخ، وكل ما يترتب عن ذلك. مثال على ذلك كوريا الشمالية، وهي دولة بحجم متواضع بكل المقاييس، ولكنها استطاعت أن تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت أن تغير أشياء كثيرة رغم الإرادة الأمريكية. وبالتالي، على المدى الطويل في هذا النطاق مصر دولة عربية إفريقية ولا يمكن أن تكون غير ذلك، ولابد لمصر أن يكون لها دورًا هام، ولابد أن لا تكون دولة تابعة.
- **من المتوقع أن تنجح مصر في مواجهة مشروع تهجير الفلسطنيين من غزة** الذي يدعو إليه الرئيس "ترامب"؛ فهذا ليس واقعًا، حيث اكتفى بالإعلان عن رؤيته في تهجير الفلسطينيين، ولكنه لم يشرح

ذلك في خطته. وقد فشلت إسرائيل في غزة، وهناك معارضة قوية لإسرائيل لاستئناف الحرب، وأن إعادة احتلال إسرائيل لغزة– رغم كل الضعف الذي مرت به حماس– مغامرة غير مأمونة العواقب. وبالتالي أن موضوع التهجير هو مشروع غير واقعي، وهو ورقة تفاوض يطرحها "ترامب" لتحفيز الدول العربية على تقديم بديل. ومن ثم من المتوقع أن لا تفشل مصر في مواجهة ضغوط التهجير، لأنها خطة غير واضحة وغير مدروسة.

- **ينبغي إعلان موقف مصر من رفض تهجير الفلسطينيين إليها**، على أنه عدوان صارخ على السيادة المصرية. فمن الممكن أن ترفض وتؤسس الرفض على أكثر من اعتبار، مثل الحفاظ على القضية الفلسطينية، وبالتالي يجب أن يبقى الفلسطينيون في قطاع غزة. فيجب أن يتحلى متخذ القرار المصري بالشجاعة الكافية أثناء اتخاذ القرار.
- **وفي حالة حدوث تهجير للفلسطنيين لمصر** ستستقبل عددًا كبيرًا من اللاجئين، مما يضغط على الاقتصاد المصري، إضافة إلى البعد الأمني الخطير لهذا الأمر. وفي المقابل يمكن أن يخلق هذا الخطر فرصة لمصر إذا توافر شرطان، هما: تأهب عسكري من الجيش المصري، ووضع برنامج عمل يقوم بالحشد على جميع المستويات. على المستوى العالمي لتوضيح خطورة التوسع الذي يؤدي إلى تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، والاستمرار في حرمانهم من وطنهم في أبشع صورة من التطهير العرقي، بالإضافة إلى انتهاك أساسيات القانون الدولي. والعمل من ناحية أخرى مع الداخل الأمريكي، مع المجموعات الرسمية والشعبية والمواطنين الأمريكيين لخلق نوع من الحشد عن طريق إظهار عدم احترام السيادة الوطنية، وأخيرًا حشد دول العالم لتكثيف المواجهة القانونية في المنظمات الدولية لتكثيف الدفاع عن القضية الفلسطينية.
- **لا يوجد نموذج للتنمية في مصر**، وبالتالي ينبغي وجود نموذج يقوم على إفساح المجال السياسي، وإطلاق حرية التعبير، وأن تكون هناك حكومة مسؤولة أمام برلمان في حالة وجود انتخابات حرة، مما يساهم في استعادة مصر لدورها الرائد في المنطقة.
- **وباستشراف المستقبل، سوف يستمر هذا الخطر** إذا ما استمرت الانقسامات العربية والفلسطينية، وإذا ما استمر التخاذل أمام الغطرسة الأمريكية والتوحش الصهيوني، وإذا ما استمر في تهميش الشعوب العربية وتجاهل إرادتها في التحرر والاستقلال والكرامة.

- **يجب أن يكون هناك موقف مصري معبر عن إرادة الشعب المصري** رافضًا تصفية القضية الفلسطينية، ورافضًا تمامًا أي تهاون في السيادة الوطنية على أي شبر من أرض مصر، مع وقف كل صور التطبيع الاقتصادي والدبلوماسي مع إسرائيل.
- **لابد من تكاتف الدول العربية لخلق قوة تفاوضية عربية لمواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية،** وأن تتحرك ككتلة واحدة للاستفادة من نتائج التطورات الجيوسياسية الراهنة، والتفاوض على حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وقد حان الوقت لكي **تقود مصر القاطرة العربية** لرد الاعتبار العربي، خاصَة أن الساحة الإقليمية أصبحت مفتوحة لقوة عربية، حيث تنحسر القوى الإيرانية. كما يجب تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية التي تم توقيعها منذ حوالي 75 سنة في عام 1950 (أي قبل ازدهار الحركة القومية العربية). فهذه المعاهدة لم تزل قائمة، ومع ذلك يستعين العديد من الدول العربية بدول أجنبية من أجل حماية نفسها من جيرانها.
- كما يمكن أن **تتجه مصر إلى دول العالم الإسلامي** بجانب الدول العربية لزيادة قوة التكتل وتأثيره على الولايات المتحدة وإسرائيل.
- **لا يوجد مبرر قوي لاستمرار عدم وجود علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران** حتى الآن، حيث لا توجد أي دلائل على تدخل الإيرانيين في الشؤون الداخلية المصرية. وفي المقابل السعودية لها علاقات دبلوماسية مع إيران.

2- المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية الراهنة وسبل مواجهتها

- **لا يجب المبالغة في المصاعب الاقتصادية التي قد تحدث لمصر من جانب الولايات المتحدة،** لأنه ربما ستعود الملاحة في قناة السويس إذا استمر اتفاق الهدنة مع حماس في غزة. ولكن **هناك مصاعب اقتصادية قائمة بالفعل،** مثل حجم الدين الخارجي المرتفع، الذي وصل إلى 152.9 مليار دولار في نهاية يونيو 2024 وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، بخلاف الدين الداخلي الكبير، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والأهم هو حجمه كنسبة من الإنفاق العام، لأن ما يخصص للإنفاق لخدمة الدين الخارجي، سواء العربي أو الأجنبي، أكثر من 80% من إجمالي الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة. وأيضًا من الصعوبات الاقتصادية القائمة الانخفاض الكبير في معدل الادخار الذي وصل إلى 5%، 6% فقط في السنوات الأخيرة، حيث أن تحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7%، يتطلب تعبئة 28% من رأس المال إلى الناتج. وبالتالي ينبغي تحديد سبل هذه التعبئة. وكذلك أي تحدي يحدث في الخارج يضع مصر في خطر، بسبب زيادة الاعتماد

على الخارج، ومن ثم لابد من مراجعة الأولويات بكل جدية، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وضرورة وجود برنامج قوي ومتماسك يقتصر فيه الإنفاق العام على الأولويات الهامة في المقام الأول، فمن الممكن تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري بنسبة 20%.

- من الناحية الاقتصادية، **لن تتضَرر مصر كثيرًا من جراء وقف المعونة الأمريكية الاقتصادية**، لأن حجم هذه المعونة لا يُذكر، فهو لا يتعدى 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة كبيرة منها عبارة عن مكافآت للمكاتب الاستشارية والمستشارين ونفقات سفر وغيرها. إنما قد تفكر الولايات المتحدة في استخدام بعض أدوات الضغط للمعونة العسكرية، لكن احتمال استخدامها محدود؛ لأن المعونة العسكرية تمكن الولايات المتحدة من ممارسة النفوذ على القوات المسلحة المصرية.
- **لا يمكن أن يكون هناك دور فعال لمصر، إلا إذا تخلت عن المعونات والمساعدات التي تتلقاها من أطراف عربية أو غير عربية.** وبالتالي ينبغي إعادة التفكير فيما هو النموذج المصري سياسيًا واقتصاديًا.
- **يمكن أن يكون هناك فرصة لمصر في إعادة إعمار غزة من خلال طرح مشروع عربي** لإعمار غزة، ولن تكون هناك حاجة لتهجير الفلسطينيين، حيث يمكنهم البقاء في غزة أثناء عملية الإعمار، مع توفير فرص عمل لهم. فينبغي استثمار الأموال العربية في هذا الإعمار وكذلك في جنوب لبنان، وليس في الولايات المتحدة.
- **ينبغي التوافق على التوجه إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على الذات قطريًا وجماعيًا في نطاق المنطقة العربية.** وهذا لا ينفي الاستمرار في الاعتماد على الخارج، ولكنه يؤكد أهمية اتباع سياسات جادة للحد من الاعتماد الزائد على الخارج والتبعية الصارخة. وهو ما يستلزم تنويع الشراكات التجارية وعدم التركيز على مصدر واحد سواء أكان أمريكيًا أم أوروبيًا أم صينيًا، حتى لو انطوى ذلك تكاليف اقتصادية إضافية. وأساس التنمية بالاعتماد على الذات هو الجهود الذاتية والقدرات الذاتية، وفي مقدمتها معدلات الادخار التي تعد متدنية للغاية كما سبق الذكر.
- **وقف إهدار الموارد العربية وتبديدها في مشروعات عقارية واستهلاكية وترفيهية**، ووقف استثمارها لدى أعداء الأمة العربية، لاسيما إسرائيل. وحشد هذه الموارد لصالح التنمية القطرية والمشروعات التنموية العربية المشتركة، وبخاصة توجيه التنمية لصالح التصنيع وتعميقه، ولصالح الزراعة والغذاء، ولصالح التعليم والبحث العلمي والرعاية الصحية. وكذلك يجب دعوة بعض دول الخليج للتوقف تمامًا عن العلاقات الاقتصادية مع مؤسسة "ترامب".